

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الرابطة النسائية من أجل الحرية والديمقراطية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار لمجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

271213 261213 13-59868X (A)



بيان

الرابطة النسائية من أجل الحرية والديمقراطية هي رابطة أنشئت في برشلونة (إسبانيا) في عام ٢٠٠١، وأنشطتها الرئيسية مستوحاة من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتستند هذه الأنشطة أيضا إلى ما ورد في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وبدل اسم الرابطة على أن هدفها الرئيسي هو العمل على تمكين المرأة من التقدم بحرية في مناخ ديمقراطي وفي إطار تكافؤ الفرص.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، اعتمدت ١٨٩ دولة عضوا إعلان الألفية الذي عرض رؤية عالمية للقضاء على الفقر، وتعزيز السلام والأمن، وتشجيع حماية البيئة، وإعمال حقوق الإنسان وتحقيق الديمقراطية، وحماية أضعف فئات السكان.

ويعترف الإعلان بأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وسيلتان فعالتان لمكافحة الفقر والجوع والمرض، ولحفز التنمية المستدامة فعلا. ومن هذا الإعلان انبثقت الغايات الإنمائية الثماني للألفية التي كانت، بأجلها المحددة ومؤشراتها القابلة للقياس، بمثابة نقاط مرجعية قيمة للمراقبة والإبلاغ عن التقدم وعن النتائج المحرزة.

وإزاء الحالة الاقتصادية الصعبة الراهنة، قررت الرابطة النسائية من أجل الحرية والديمقراطية تركيز جهودها على الغاية ١ من الأهداف الإنمائية للألفية: القضاء على الفقر المدقع والجوع، التي تهدف إلى تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥. وفيما يتعلق بهذه الغاية، تحقق تقدم هام في بلدان عديدة زاد من وصول السكان إلى مصادر محسنة للتزود بالمياه وإلى التعليم الابتدائي. ومع ذلك فإن التقدم لا يزال غير متكافئ في البلدان وفيما بين البلدان، وكذلك فيما بين المناطق. إن الاستبعاد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للنساء والطفلات يتفاقم من جراء التفاوتات المكانية لمن يعيشون في المناطق الريفية أو الأحياء المكتظة. إن العوائق الهيكلية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي تخلق وتعزز عدم المساواة بين الجنسين، وتحول دون تحقيق الأهداف للنساء والفتيات.

وفي سياق الأزمة الاقتصادية والمالية القريية، فإن النساء والفتيات هن الأكثر تضررا. وكان من نتيجة الصعوبات الاقتصادية وعدم المساواة بين الجنسين في العالم أن أصبحت النساء والفتيات هن الأكثر تعرضا لخطر ترك المدرسة، ونقص كمية أو جودة غذائهن، والانصراف عن العلاج الطبي، وممارسة الدعارة من أجل البقاء على قيد الحياة، واستمرار حرمانهن من الوصول إلى العمالة المنتجة، مع وجود أكثر من نصف نساء العالم في العمالة المهشة.

ويضاف إلى ذلك أن عبء العمل يقع على عاتق النساء والفتيات مع تلبية احتياجات الأسرة، مما يحدّ من فرص حصول النساء على التعليم أو على عمل مدفوع الأجر. إن انعدام الرقابة، وعدم الوصول على قدم المساواة إلى الموارد الاقتصادية والمالية، وعدم الحصول على الحماية الاجتماعية وعلى التعليم والتدريب، هي عوامل تتضافر لزيادة عدم المساواة، وإفقار نساء وفتيات أكثر.

وإزاء هذه الحالة، توصي الرابطة النسائية من أجل الحرية والديمقراطية بما يلي:

(أ) تحليل الفقر انطلاقاً من نهج متعدد القطاعات:

- المعاملة المتكافئة في تطبيق القانون
- الحصول على المعلومات
- الحصول على التدريب
- الحصول على عمل لائق
- المساواة في الأجور
- الحصول على المساعدة الطبية
- الحصول على مسكن
- الوصول إلى مناصب صنع القرار
- الحصول على الموارد

(ب) تعزيز جمع البيانات، ودعم توافر المعلومات المصنفة حسب نوع الجنس، والعمر، والدخل، ومحل الإقامة، وغير ذلك من مؤشرات حالة الحرمان، وتعزيز النظم والتقييم؛

(ج) تضمين الإحصاءات القطاعات التي لم يسبق ورودها فيها، ومنها الأحياء المهمشة والمناطق الأكثر معاناة للضيقة؛

(د) مراجعة القوانين والممارسات الإدارية لكفالة المساواة في الحقوق وحصول النساء على الموارد الاقتصادية؛

(هـ) ضمان حق النساء في الوصول بشكل تام وعلى قدم المساواة إلى الموارد الاقتصادية، بما في ذلك الحق في الإرث، وفي تملك الأرض وسائر الممتلكات، وفي الائتمان، والموارد الطبيعية، والتكنولوجيات المناسبة؛

- (و) المطالبة بمزيد من الإرادة السياسية والقيادة عند اتخاذ القرارات التي تطلب تطبيق التدابير اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.
- إن النجاح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيظل بعيد المنال ما لم يدرج المنظور الجنساني في السياسات الاجتماعية والاقتصادية.
-